النقود هي لغة عالمية يفهمها الجميع فلا يهم ما نوع وشكل وكيفية هذه النقود، فقيمة أي نقود هي ما يقبله الناس في المقابل طالما أنها تؤدي وظيفتها الأساسية لهم كوسيلة للتبادل فيما بينهم يحققون من خلالها منافعهم المعيشية.

الريال الإلكتروني e-YR

التوجه الفعال للبنك المركزي اليمني لمواجهة أزمة السيولة والنقد التالف

يشهد العالم تحولاً هامًا نحو تبني عملة «النقود» الإلكترونية للبنوك المركزية Electronic Currency for Central Banks (ECCBs) من قبل العديد من الدول، وتأتي هذه الخطوة في إطار سعيها لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة وتعزيز كفاءة الأنظمة المالية، وتُعدّ اقتصاديات الدول النامية ساحة خصبة لتطبيق هذه النقود الإلكترونية، حيث من المتوقع أن تُساهم في حلّ العديد من المشاكل المالية والمصرفية التي تواجهها هذه الدول، وتحقيق فوائد جمة على مختلف القطاعات الحكومية لتلك الدول.

مفهوم العملة الإلكترونية

هي عملة «نقدية» إلكترونية تصدرها البنوك المركزية للدول، وهي بديل إلكتروني للأوراق النقدية والعملات المعدنية المادية الملموسة، والتي تتماثل معها تماماً في القيمة ولها نفس قوتها الشرائية للسلع والخدمات على اختلافها، ولها نفس القوة التشريعية في إبراء وسداد الذمم المالية أو النقدية للأفراد وأيضا للشركات والمؤسسات على اختلافها، ويمكن تخزينها والاحتفاظ بها دون أن ينقص من قيمتها ومن قوتها القانونية شيء، ويتم الاحتفاظ بها والوصول إليها عبر تطبيقات برمجية مختلفة يطلق عليها (المحافظ الإلكترونية أو المحافظ الرقمية).

والعملة الإلكترونية تصدرها البنوك المركزية للدول، مثلها مثل العملة النقدية الورقية أو المعدنية ولكنها تختلف فقط في كونها إلكترونية ويقوم البنك المركزي بإنزالها للتداول في السوق عبر آلية وإجراءات يشرف عليها تماما مثل إجراءات وآلية النقد الورقي، ويقوم البنك المركزي تجاه هذه العملة الإلكترونية بما يقوم به تماما تجاه العملة الورقية.

المحافظ الإلكترونية أو الرقمية

المحفظة الرقمية، أو المحفظة الإلكترونية، بمثابة بديل إلكتروني للمحافظ التقليدية المصنوعة من الجلد أو البلاستيك التي كان يتم الاحتفاظ بالنقود الورقية فيها، باختلاف أن هذه المحافظ الإلكترونية تصدرها البنوك وبعض شركات الصرافة والمؤسسات المالية العاملة المعتمدة رسميا من الدولة والبنك المركزي .

تعتبر المحافظ الإلكترونية أداة من أدوات التكنولوجيا المالية الرقمية المبتكرة، في ظل التطور والتقدم العالمي في قطاع الاتصالات والهواتف الذكية والتطبيقات والبرامج الرقمية والحاسوبية.

هذه المحافظ الإلكترونية يبتكرها ويمتلكها مزودو الخدمات المالية والمصرفية - المصارف التجارية والإسلامية، مصارف ومؤسسات الائتمان التمويل الأصغر، وشركات الصرافة - ويسوقونها

أ. أسامة الشوخي*

ويقدمونها لعملائهم ولغير عملائهم، وكل محفظة منها وعلى اختلافها معتمدة رسمياً وبترخيص مستقل وقانوني من الدولة والبنك المركزي، كما أن لكل محفظة إلكترونية علامتها التجارية المستقلة والمسجلة بالسجل التجاري للدولة والمعتمدة من وزارة التجارة والصناعة والجهات ذات العلاقة ومعززة بتعميد واعتماد البنك المركزي أيضا لها، مما يعطي لهذه المحافظ الإلكترونية الشكل القانوني المعتمد والالتزام التشريعي لها كأداة من الأدوات التي تستخدم للنقد الإلكتروني لتنفيذ التعاملات والتحويلات المالية وسداد المدفوعات الإلكترونية على اختلافها من خلال تلك المحافظ الإلكترونية.

وهذه المحافظ الإلكترونية يتم تغذيتها بالنقد الإلكتروني من خلال الطرق التالية:

الإيداع النقدي الورقي المباشر من أحد فروع البنك المصدرة للمحفظة الإلكترونية أو المؤسسات المالية أو أحد وكلائها المعتمدين - ويقوم بدوره موظف البنك أو أحد الوكلاء بقيد المبلغ المستلم نقدا إلى حساب المحفظة الإلكترونية مباشرة.

بالتحويل البيني ما بين محفظة ومحفظة أخرى مماثلة لنفس البنك أو المؤسسة المالية المصدرة لها.

عبر استخدام المقاصة الإلكترونية فيما بين المحافظ الإلكترونية المختلفة.

ومما سبق نخلص لمفهوم بسيط وخال من التعقيد بأن العملة الإلكترونية يمكن إسقاطها كمفهوم متماثل تماماً مع مصطلح «الريال الإلكتروني»، ولا تختلف عنه في شيء.

البدايات الأولى للريال الإلكتروني اليمني

يمثل عام 2002 نقطة بداية التوجه نحو التعامل بالريال الإلكتروني، فهو ليس وليد اللحظة فجذوره تمتد إلى لحظة التوقيع للعقد بين إدارة البريد اليمني، وإدارة البريد التونسي، لإدخال خدمة الريال الإلكتروني، عبر تصميم بطاقات تتضمن وحدات وقيم بالريال اليمني، يتم استخدامها عبر مواقع خصصت للدفع بالريال الإلكتروني على موقع www.e-rialpostYe ووحدات عبر ما قامت به الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي من إنشاء لنظام تحويل الأموال إلكترونيا لدفع الفواتير، والذي توقف بسبب عدم تقبل الناس له خلال تلك الفترة، أضف لذلك محدودية وانحصار انتشار واستخدام التطور التقني للهواتف والانترنت.

وفي عام 2011 تم التوقيع بالشراكة بين الصندوق الاجتماعي للتنمية والهيئة العامة للبريد لإطلاق منصة « خدمة موبايلي»، وبها تم إجراء المدفوعات بين الأفراد عبر الوصول إلى حسابات الادخار من الهواتف المحمولة، ولكن لم يتم المضي قدماً فيه نتيجة للوضع القانوني للهيئة العامة للبريد نظراً لافتقارها لصلاحية تقديم تسهيلات ائتمانية وإصدار نقد إلكتروني وعدم حصولها على ترخيص من البنك المركزي لذلك.

ولذلم فإن توجه البنك المركزي للتعامل بعملة الريال الإلكتروني يمثل منهجية سابقة ولا يزال ينتهجها البنك المركزي كجزء من سياسته النقدية وإجراءاته المالية، فخلال تلك الفترة اتسمت الممارسة القانونية في اليمن لما قبل عام 2014 بالسوق الشديدة التنظيم -التي تمنح الحق في تقديم خدمات النقود الإلكترونية حصرًا للبنوك. والواقع أن الإطار التنظيمي المنصوص عليه في منشور البنك المركزي رقم 11 وضع نموذجًا محافظًا ومحدود النطاق وحكراً فقط للبنوك بإصدار وإدارة النقود الإلكترونية واستلزمت الإجراءات فتح حساب مصرفي والمرور بإجراءات متشعبة، مما جعل الأمر يشهد نمواً بطيئاً في حينه.

وبعد العام 2014، توسع الأمر وصار شبه ميسر، فنتيجة للظروف السياسية التي أثرت على الأوضاع الاقتصادية وتحول السوق المصرفي اليمني لسوق محدود التنظيم، مما جعل البنك المركزي اليمني يتوسع في الأمر ولم يعد حكراً على المصارف فقط، بل صار يشمل شركات الصرافة ومصارف التمويل الأصغر، ومنح تراخيص لمؤسسات مالية متخصصة، كما لم يعد يتطلب الامر فتح حساب مصرفي وإجراءات معقده وأصبح يكتفى بالوثيقة الشخصية أو جواز السفر كمستند رئيسي في بدء واستخدام أي محافظ إلكترونية وتغذيتها بالريال الإلكتروني، وهذا ما حقق مفهوم الشمول المالي وجعل شريحة واسعة من الناس وممن كانوا مستبعدين من

الخدمات المصرفية يحصلون على هذه الخدمات.

وبين عامي 2015 و2019، بُذلت بعض الجهود لتسهيل إجراء المدفوعات الإلكترونية بالريال الإلكتروني ومنح البنك المركزي اليمني تراخيص لبنوك تملك تطبيقات المحافظ الإلكترونية لتقديم خدمات الريال الإلكتروني من خلال الهواتف الذكية، وهذه البنوك هي: بنك التضامن – تطبيق محفظتي، كاك بنك – تطبيق موبايل موني، بنك اليمن والكويت- تطبيق فلوسك، مصرف الكريمي الإسلامي- الكريمي جوال، بنك الأمل للتمويل الأصغر- تطبيق بيس.

سلبيات انتشار العملات الورقية التالفة وتعرضها للانتهاء في ظل شح السيولة ووجود حل يتمثل في الريال الإلكتروني:

فقدان القيمة: والتي أصبحت تلازم العملات الورقية التالفة، مما يؤدي إلى خسائر مالية للأفراد يومياً.

انخفاض الثقة في النظام النقدي: تعزز العملات الورقية التالفة يومياً من ثقة المواطن بالنظام النقدي للدولة، وما ينتج عنه من انخفاض مستويات الاستثمار يوما بعد آخر.

صعوبة المعاملات: وهو ما يوجهه الأفراد يومياً في إجراء المعاملات إذا كانت العملات الورقية الوحيدة المتاحة تالفة أو منتهية الصلاحية.

خسارة المال: ويتعرض له الأفراد خلال تعاملاتهم اليومية، وخصوصا عند شراء السلع الاستهلاكية.

زيادة الإحباط: نتيجة انتشار العملات الورقية التالفة حيث ساءت نفسية الأفراد، وارتفعت مؤشرات الاضطرابات الاجتماعية فيما بينهم.

صعوبة قبول تداولها: نتيجة تلفها الشديد وهو ما هو كائن بين أفراد الشعب خلال دفع رسوم خدمات الباص وبين طلاب المدارس خلال شراء مصروفهم اليومي وعلى غيرها قس وقارب من التعاملات البسيطة اليومية للناس.

النتائج الإيجابية التي سيتم تحقيقها بالتعامل بالريال الإلكتروني

تحريك عجلة الاقتصاد الداخلية وانعاشها من ركودها الراهن..

ضبط الكتلة النقدية.. وعدم خروجها عن سيطرة البنك المركزي..

استبدال النقد الورقي للريال اليمني التالف والمتهالك والمتناقص تدريجيا يوما بعد آخر.. عبر إحلاله واستبداله بنقد من الريال الإكتروني المقابل والمماثل لقيمة النقد الورقي المستبدل.. مما سيوفر على الدولة تكلفة طباعة عملة سواء كانت معدنية أو ورقية.. وسيخفف من الإجراءات والتعقيدات في عملية الاستبدال عبر آلية، تتم بإشراك كافة المصارف اليمنية وتوظيف فروعها وموظفيها مقابل رسوم رمزية.. مما يخفف وطأة الوقت والجهد والضغط القائم على البنك المركزي وفروعه.. ويختصر الوقت والجهد ويسهل الأمر سواء للجهات الرسمية بالدولة أو المواطنين. (يمكن التطرق لها وبالتفصيل ولآلياتها ضمن سياق مستقل بالأعداد القادمة).

كبح جماح التضخم: تقليل كمية النقد المتداول، مما يساعد في السيطرة على التضخم. وتشجيع الادخار والاستثمار، مما يساعد في امتصاص السيولة الزائدة.

تحسين كفاءة المدفوعات الحكومية: تسريع عمليات الدفع الحكومية، مثل رواتب الموظفين والمعاشات التقاعدية، وخفض تكاليف التحصيل الضريبي، والجمركي، وأيضا يسهل تحصيل الزكاة ورسوم الأوقاف، تسريع عملية الدفع للمقاولين والموردين، مما يحفز النشاط الاقتصادي، يُساعد في توجيه الدعم الحكومي بشكل أكثر دقة للمستحقين وبشكل أسرع، ويسرع من تحصيل الرسوم الجمركية ودفع الزكاة وتحصيل رسوم الأوقاف.

وضع ضوابط للحسابات غير النقدية (الحسابات القديمة لما قبل عام 2017) بحيث تقنن وتضبط حركتها ضمن دائرة المدفوعات الإلكترونية فقط.. مما يجعلها تتحرك ضمن هذه الدائرة ولا تخرج عنها بدلا عن كونها أرصدة جامدة ومتكتلة في الحسابات.

تقليل الاعتماد على العملة الأجنبية: يمكن أن يساعد استخدام الريال الإلكتروني في تقليل الاعتماد على العملة الأجنبية، مما قد يعزز استقرار الاقتصاد اليمني.

تعزيز الشمول المالي: توفير فرص جديدة للوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية، خاصةً بالنسبة للأشخاص الذين لا يملكون حسابات بنكية، ويقدم دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال تسهيل عمليات الدفع الإلكتروني.

تحديات استخدام الريال الإلكتروني وما الحلول لها

يواجه استخدام الريال الإلكتروني تحديا وصعوبة رئيسية وحيدة تتمثل في:» قلة الوعي المالي وانعدام الثقافة المصرفية «. فلا تزال شريحة واسعة ونسبة مرتفعة من اليمنيين غير مدركين لمزايا وفوائد استخدام الريال الإلكتروني، ويفضلون التعامل بالنقد التقليدي، وهذا لن يتم إلا من خلال تفعيل وتعزيز دور البنك المركزي في توجيه المصارف ومجتمعات المدنية والتنسيق مع وزارة التربية والتعليم برعاية المناسبات والفعاليات لتوعية المجتمع مالياً وتثقيفه مصرفياً.

مبادرات تعزز التعاملات بالريال الإلكتروني وتعزز الشمول المالي

تطبيق خدمة محفظتي إحدى منتجات بنك التضامن والتي تعتبر محفظة إلكترونية تقدم خدمات المدفوعات الإلكترونية.

مبادرة بنك اليمن والكويت عبر بطاقة (مواصلات) وتستخدم لدفع رسوم المواصلات للباصات.

انتشار نقاط (حاسب) التابعة لمصرف الكريمي (وخدمة محفظتي التابعة لبنك التضامن) في كافة محلات البقالة ومحطات البترول، وبالمثل لبقية نقاط ووكلاء المعتمدين للمصارف وشركات الصرافة.

انتشار النقاط المعتمدة لشركة ONE CASH.

خلاصة

وتبقى الخلاصة هي أن الإنسان مخلوق قابلة للتكيف، ومع مرور الوقت، سيعتاد الناس وسيتقبلون أي نوع أو شكل جديد أو غريب للريال، وسيحظى بالقبول لديهم طالما أنه- الريال الإلكتروني- يمكنهم من تنفيذ وإتمام تعاملاتهم التجارية والمالية، ويوفر لهم القدرة على سداد وشراء ما يريدون من خدمات وسلع تلبي احتياجاتهم اليومية.

فقبول الناس للتعامل بالنقود يعتمد على الظروف التي يمرون بها وثقافتهم وتجاربهم وهذا ليس ثابتاً أبداً، فما كانوا يرفضونه في الماضي صار مقبولاً لهم الآن وفي المستقبل أيضاً – ففيما مضى كما يتذكر الجميع عندما كنا نرفض التعامل ولا نقبل بأي عملة نقدية ورقية من الريال اليمني إذا كان بها تلف أو تمزقات بسيطة أو شبه متوسطة، والآن صار الجميع يتداولون ويتعاملون فيما بينهم بفئات الريال اليمني من أبو مائة ريال وخمسين ريال وأبو 250 ريال وحتى 500 ريال يمني وهي مهترئة وتالفة وممزقة بشكل كامل.

ولذلك يمكن القول أن مستقبل ثبات وشكل وأسلوب التعامل بالنقود الورقية لن يستمر خلال السنوات القادمة، والأكيد كما يشاهده الجميع الآن هو توجه وقبول الناس بالتعامل القائم حالياً والآن عبر الريال الإلكتروني من خلال تطبيقات المحافظ الإلكترونية المرخصة من البنك المركزي اليمني والمملوكة للبنوك وشركات الصرافة والمؤسسات المالية، وهذه المحافظ الإلكترونية سهلت على الناس ومكنتهم من تنفيذ معاملات وتحويلات مالية ومصرفية تلبي احتياجاتهم اليومية من الخدمات بكل يسر وسهولة.

*مشرف قسم السيولة – بنك التضامن

المصـــــــــادر:

أهمية النقود الالكترونية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، د. يحي علي السقاف، جمعية البنوك اليمنية، صنعاء، 05-06-2022م. www. 2/yemen-yba.com/ 1

خدمات الدفع الالكتروني في اليمن – التحديات وفرص النجاح- أ/ عبد الغني محمد السماوي، بلقيس محمد الفسيل، صالح زيد الحدا، امل احمد الدبيلي، من إصدارات معهد الدراسات المصرفية 2019.

تحديات وافاق النقود الالكترونية وأنظمة الدفع في اليمن، الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، مارس 2022م.

تسويق الريال الالكتروني في اليمن – أ.د/ عبد الخالق احمد باعلوي، ورقة عمل قدمت بالمتلقي العربي الثاني للتسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات – الدوحة – دولة قطر 2003.

النقود الالكترونية ماهيتها وانواعها وأثارها- د. هيثم محمد حرمي شريف، أكتوبر 2020م.

توجهات المصارف المركزية العربية نحو اصدار العملات الرقمية، د. هبة عبد المنعم، صندوق النقد العربي، العدد 92-2022.

النقود الالكترونية والنقود الافتراضية، نشأتها، مفهومها واثارها الاقتصادية، بنحاس عادل، المركز الجامعي تيبازة (الجزائر)، دفاتر البحوث العلمية، المجلد رقم 11، العدد (01-2023) ص-837 853.

ازمة السيولة النقدية ودورها في تدهور الثقة بالشيكات وبالجهاز المصرفي اليمني مع المقارنة بأزمتي السيولة النقدية في ليبيا والسودان، د. طه احمد الفسيل، 3 ابريل، 2019.

النقود والبنوك، أ.د/ محمد أحمد الأفندي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، 2010.

النقود الالكترونية: ماهيتها، مزاياها، مخاطرها، محمد دمان ذبيح، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية- قسنطينة، الجزائر، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد -10 العدد (01-2021)، ص: 133-149.

موقع بنك التضامن www.tadhamonbank.com

موقع بنك اليمن والكويت www.yk-bank.com/ ar/Personal/e-w allet/transportation